



عامان علي لجنة العفو الرئاسي؛ إفراجات رمزية ومعايير غائبة



لجنة العفو الرئاسي في مصر: نافذة مدنية للأجهزة الأمنية

عامان علي لجنة العفو الرئاسي: إفراجات رمزية ومعايير غائبة

لجنة العفو الرئاسي في مصر: نافذة مدنية للأجهزة الأمنية

إعداد

أحمد مفرح

أسامة محمد أوغلو

تجمع مستقل للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان المصريين الذين يجمعهم إيمان لا يتجزأ بالقيم العالمية لحقوق الإنسان، ورؤية عامة مشتركة لضرورة تأسيس نظام سياسي في مصر يقوم على احترام مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية والمواطنة. تأسس المنبر كمنظمة غير حكومية، ويضم في عضويته وبصفتهم الشخصية عدداً من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان المنتمين لمجالات مهنية وأكاديمية متنوعة، يسعى المنبر إلى التنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية المستقلة لحقوق الإنسان من أجل تعزيز الحماية الدولية لحقوق الإنسان.



مداولات المهجر: مداولات المهجر: هي سلسلة أوراق سياسات أعدت بناء على مداولات ومشاورات معمقة برعاية المنبر المصري لحقوق الإنسان حول واقع ومستقبل حقوق الإنسان في مصر. وقد شارك في هذه المداولات مجموعة من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، والأكاديميين ونشطاء المجتمع المدني المصري المقيمين حالياً في البلدان الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا وقطر. وتمثل الأوراق محاولة أولية لفهم جذور وخلفيات تدهور الحالة الحقوقية في مصر، واجتهاد من المساهمين فيها في طرح رؤى وبدائل يمكن أن تشكل أجندة عمل طويلة المدى للتفاعل مع سياسات حقوق الإنسان في مصر.

مقدمة

لطالما كانت هناك نافذة تستخدمها السلطات المصرية لتخفيف الضغوطات الداخلية والخارجية فيما يتعلق بقضية سجناء الرأي، وخاصة السياسيين. فسابقاً كان يتم استخدام المناسبات والاحتفالات من قبل السلطات للإفراج الرئاسي عن عدد من المعتقلين السياسيين والجنائين وخاصة الأطفال والنساء وكبار السن منهم. فوفقاً للمادة 155 من الدستور المصري، يحق لرئيس الجمهورية بعد أخذ رأي مجلس الوزراء العفو عن العقوبة، أو تخفيفها. ولا يكون العفو الشامل إلا بقانون، يُقر بموافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب. وعندما يكون النظام في مأزق، فإنه يلجأ إلى استدعاء الأطراف السياسية التي طالما همشها وتعتمد تغييبها عن المشهد السياسي لتحمل المسؤولية معه عما آلت إليه الأمور. ولجنة العفو الرئاسي التي تم إعادة تفعيلها أثناء إفطار الأسرة المصرية عام 2022، هي إحدى الأدوات والنوافذ التي تستخدمها السلطات المصرية لتخفيف الضغوط عليها وتجميل سجلها الحقوقي البغيض، ووسيلة من وسائل العلاقات العامة مع الغرب. وبالرغم من ذلك لم تتحرك أعداد المفرج عنهم والمخلي سبيلهم إلا بشكل ضئيل جداً، ولم يوقف ذلك الملاحظات الأمنية أو احتجاز المواطنين تعسفياً على ذمة قضايا سياسية. وتاريخياً تم استخدام سلطة العفو الدستورية -على مستوى دول كثيرة أخرى- التي يتمتع بها الرئيس بسخاء وانتظام لتصحيح المظالم المنهجية وتعزيز أهداف سياسة السلطة التنفيذية (Love, 2010). وإن المصالحة والعفو يعكسان ويعززان نظام العدالة الذي أصبح غير إنساني ومسيّس (مرجع سابق). فمنذ يوليو 2013، وفي السنوات التي تلتها، بدأ يتزايد القمع بحيث تجاوز معارضي الانقلاب إلى من دعموا الانقلاب العسكري عام 2013 (سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في مصر، 2022).

واصلت السلطات المصرية ارتكاب عدة انتهاكات حقوقية ضد السياسيين والناشطين والمعارضين للنظام والمجتمع المدني على مدى السنوات العشر الماضية، مما أدى إلى إطالة أمد سيطرة القمع البوليسي على كافة مناحي الحياة، وعودة الأجهزة الأمنية إلى أدوارها في إرهاب المواطنين وترسيخ سياسة تكميم الأفواه. وامتد القمع هذه المرة إلى كافة شرائح المجتمع وطوائفه الدينية والسياسية، بالإضافة إلى التعديتات غير المسبوقه على الحريات والحقوق، وإغلاق المجال العام. كما ارتفع عدد المعتقلين السياسيين داخل السجون بشكل غير مسبوق. وقد أدت ممارسات النظام المصري خلال العقد الأخير إلى انتهاكات بالجملة وتقييد للحريات والحقوق، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولكي يستمر ذلك النوع من الأنظمة، يجب أن تكون هناك فزاعات للمواطنين يستخدمها النظام أينما وكيفما أراد. فقامت الأجهزة الأمنية بخلق فزاعة "الإرهاب" لشيطننة المعارضين ووضع آلاف المعتقلين في السجون على ذمة اتهامات مفبركة بل وبوضع الآلاف من المعارضين السياسيين والناشطين والحقوقيين تعسفياً على قوائم الإرهاب تعسفياً والتحفظ على أموالهم وممتلكاتهم (لمزيد من البيانات انظر [أرشيف مراقبة العدالة](#)). وأصبحوا بذلك العدو الذي يهدد استقرار الدولة والفزاعة التي تستخدمها الدولة أمام المواطنين وأمام المجتمع الدولي متى كان هناك حاجة لذلك.

ويظل ملف الاعتقال السياسي في مصر كما كان في العقد الأخير، يركز على مناورة تتبعها مناورة، وأوجه مختلفة للبروباغندا لتهدة المواطنين والضغوط الدولية على النظام السياسي، ومثلت نتائج عمل لجنة العفو الرئاسي عدم وجود رغبة حقيقية لدى النظام المصري لوقف انتهاكاته بحق المعارضين السياسيين. ولكن الإيجابي

في مناورة "لجنة العفو" أنها مثلت اعترافاً من قبل الرئيس السيسي بوجود انتهاكات لحقوق المعارضين السياسيين والنشطاء. وما زال النظام المصري يسعى إلى تأصيل الكراهية وبس الخلافات المجتمعية، واعتقال المزيد من المواطنين، حيث إن "أمننة المجتمع" هو رأس ماله الوحيد لضمان بقاءه في السلطة بعد فشله في جميع الملفات وعلى رأسهم الملف الاقتصادي. وقد أثرت لجنة العفو بشكل سلبي على خروج المعتقلين السياسيين المنتمين لجهات غير منخرطة مع الدولة في حوار أو نقاش، وبالتالي فمن حصلوا على العفو الرئاسي هم قلة مختارة ومعظمهم محسوبون على رموز وكيانات ومجموعات تعمل في مساحة ضيقة سمح لهم النظام بالتحرك فيها، وكل ذلك في إطار تسويق النظام المصري لنفسه في الخارج بشكل أساسي. سابقاً كان يتم العفو عن عدد قليل من المسجونين يتم اختيارهم وفق معايير لا يعلمها أحد -العفو الرئاسي عن عدد من المسجونين في احتفالات ومناسبات مختلفة مثل السادس من أكتوبر أو الأعياد ويكون أغلبهم جنائيين أو قُصر أو نساء سياسيين- فكان ذلك يندرج تحت بند البروباغندا والدعاية لتجميل وجه النظام دولياً فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان. فلجنة العفو تقوم بنفس الدور، وهي لجنة تحمل في طياتها انتهاكات صريحة للقانون وتمييزاً بحق المعتقلين السياسيين، ولا تعمل على رد المظالم وإحقاق العدالة وتعويض الضحايا، حيث إن ذلك يصعب تحقيقه بلجنة عرقية جرى إنشاؤها بوعد أثناء إفطار رمضاني. فالوضع السياسي والاقتصادي المتخبط القائم حالياً في مصر، هو الإرث الوحيد المتوقع لسنوات طويلة لم يقدم النظام المصري خلالها سوى القمع وتغييب المشاركة السياسية وإعلاء منطق الرأي الواحد على حساب قيم الحقوق والحريات والعدالة والحكم الرشيد، وكانت نتيجة طبيعية أن تسقط سرديّة "الأمن مقابل القمع" بحجة مكافحة الإرهاب.

أهداف الورقة

يعتمد المنبر المصري لحقوق الإنسان بالتعاون مع لجنة العدالة إلى تناول دور لجنة العفو الرئاسية كأحد ملامح السياق السياسي الحالي في مصر وتأثيراتها متعددة الأبعاد، خاصة في أعقاب التغييرات السياسية التي تبعت الانقلاب العسكري في يوليو 2013، مما يتطلب فهماً دقيقاً للديناميكيات الداخلية والخارجية التي شكلت المشهد السياسي والاجتماعي الحالي.

أحد المكونات الرئيسية لهذا النقاش هو دور لجنة العفو الرئاسي، التي تم تشكيلها في محاولة لمعالجة بعض من هذه التحديات. تهدف الورقة إلى تقديم تحليل شامل لكيفية تأسيس اللجنة، الأسس التي استندت إليها في اختيار أعضائها، والصلاحيات التي مُنحت لهم. يتم التطرق بعمق إلى آليات عمل اللجنة والإجراءات المتبعة في مراجعة قضايا المعتقلين، مع التركيز على تقييم كفاءة هذه الإجراءات ومدى نجاح اللجنة في تحقيق أهدافها.

تُقدم الورقة نظرة تقييمية لنجاحات وإخفاقات لجنة العفو في التعامل مع القضايا المعقدة والحساسة، مسطرة الضوء على قصص معينة لضحايا حصلوا على الإفراج أو العفو من خلال جهود اللجنة. يتم تحليل هذه الحالات لفهم الأثر الاجتماعي والسياسي لعمل اللجنة على المستويين المحلي والوطني، بالإضافة إلى استكشاف ردود الفعل المحلية والدولية تجاه هذه الجهود.

من الضروري النظر في الأثر الذي أحدثته لجنة العفو على المشهد السياسي في مصر، وما إذا ساهمت في تغيير النقاشات حول العدالة، المصالحة، والإصلاح السياسي إيجاباً أم سلباً. الورقة تهدف إلى التأمل في كيفية تأثير جهود اللجنة على إعادة تشكيل التوقعات والآمال بمستقبل يسوده الاستقرار والعدالة في بلد يعيش القمع.

بالإضافة إلى تقديم تحليل شامل لأداء اللجنة، تقدم الورقة توصيات مستقبلية تهدف إلى تحسين آليات عمل اللجنة وتعزيز فعاليتها في التعامل مع قضايا المعتقلين السياسيين. هذه التوصيات تشمل مقترحات محددة لتعزيز الشفافية، تحقيق العدالة بشكل أكثر فعالية، وضمان التواصل الأكثر إنتاجية بين اللجنة والمجتمعات التي تخدمها.

تُبرز الدراسة أيضاً أهمية العفو كأداة للعدالة والمصالحة في سياق أوسع، مشيرة إلى أن الاستخدام الفعال للعفو يمكن أن يكون له تأثير بالغ في دعم الانتقال نحو مجتمع أكثر تماسكاً وعدالة. في النهاية، تدعو الورقة إلى تبني نهج أكثر شمولية في التعامل مع ملف المعتقلين السياسيين، مع التأكيد على ضرورة الجمع بين العفو والمساءلة والإصلاحات السياسية والقانونية لضمان تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية بشكل مستدام.

القسم الأول: تاريخ وتطور لجان العفو كأداة للمصالحة في سياقات العدالة الانتقالية:

لفهم الأهمية العميقة والدور المحوري الذي تلعبه لجان العفو في المجتمعات المعاصرة، يتطلب منا الغوص في تاريخها وتتبع تطورها عبر الزمن. هذه اللجان، التي أصبحت اليوم جزءاً لا يتجزأ من مساعي العدالة والمصالحة في كثير من البلدان، لها جذور تمتد إلى الوراء في التاريخ، حيث ظهرت في سياقات مختلفة كأداة لمعالجة تبعات الصراعات والظلم السياسي.

البدايات الأولى للجان العفو يمكن تتبعها إلى الفترات التي شهدت نزاعات داخلية شديدة أو حروب أهلية مدمرة، حيث كانت هذه اللجان تشكل بمثابة رد فعل للحاجة الماسة إلى المصالحة الوطنية وإعادة بناء الثقة والتعايش بين الأطراف المتنازعة. غالباً ما تأتي هذه اللجان كجزء من عملية انتقالية نحو الديمقراطية، حيث تلعب دوراً رئيسياً في تهيئة الظروف لعهد جديد من السلام والاستقرار السياسي بعد فترات طويلة من الصراع والاضطراب.

على مر السنين، تطور دور لجان العفو ليشمل ليس فقط معالجة الظلم السياسي ولكن أيضاً تعزيز مفاهيم العدالة الانتقالية. تعتبر هذه اللجان الآن أدوات حيوية للكشف عن الحقائق، وتعويض الضحايا، وضمان عدم تكرار الانتهاكات. من خلال توفير منصة للحوار والاعتراف بالأخطاء الماضية، تساعد لجان العفو في خلق بيئة ملائمة للمغفرة والتسامح، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويدعم الانتقال نحو مجتمعات أكثر عدلاً وسلاماً.

تعمل لجان العفو على تحديد الأفراد الذين يمكن أن يستفيدوا من العفو أو تخفيف الأحكام من خلال مراجعة القضايا المتعلقة بالاعتقالات والأحكام السياسية، بناءً على معايير محددة، مثل طبيعة الجريمة والدوافع وراءها ومدى تورط الفرد في أعمال عنف. هذا النهج يهدف إلى تحقيق العدالة بشكل يسمح بالمصالحة وإعادة النسيج الاجتماعي، بالإضافة إلى توفير فرصة للأفراد المتأثرين لإعادة بناء حياتهم.

إن تحليل تاريخ وتطور لجان العفو يكشف عن أهميتها البالغة كأداة للمصالحة في مراحل ما بعد الصراع، حيث تسعى هذه اللجان لمعالجة جروح الماضي وبناء أساس متين لمستقبل يسوده السلام والتفاهم بالإضافة لتقليل حدة الصراعات الداخلية على الرغم من التحديات والجدل الذي قد يحيط بعملها، تبقى لجان العفو عنصراً حيوياً في عملية العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، موفرة آلية للتعايش والتقدم نحو تحقيق مجتمع أكثر تماسكاً واستقراراً.

الأهمية السياسية والاجتماعية للجان العفو

لجان العفو عن المعتقلين السياسيين في الدول الراديكالية تمثل عنصرًا حاسمًا في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي. من خلال عملها في مراجعة قضايا المعتقلين وتوصية الحكومات بالعفو عنهم، تعكس هذه اللجان التزامًا نحو المصالحة وفتح قنوات للحوار البناء. هذا النهج لا يقلل فقط من التوترات السياسية، بل يؤكد على إمكانية التعايش والتفاهم المتبادل بين الحكومة والمعارضة.

الدور الذي تلعبه لجان العفو لا يقتصر على التأثيرات السياسية فحسب، بل يمتد إلى تحسين العلاقات الدولية للدولة المعنية. من خلال إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتقديم العفو، ترسل الدولة رسالة إيجابية إلى المجتمع الدولي تعكس التزامها بمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، مما يعزز من صورتها ويفتح آفاقًا جديدة للتعاون الدولي.

من الناحية الاجتماعية، تساهم لجان العفو في تعزيز التماسك داخل المجتمعات المتأثرة بالصراعات السياسية. إعادة تأهيل المعتقلين السياسيين ودمجهم في الحياة المدنية يساعد على شفاء الجروح ويمهد الطريق نحو إعادة بناء النسيج الاجتماعي. هذه العملية تشجع على التسامح والمغفرة، وتعزز من قيم الوحدة والتعايش السلمي بين مختلف شرائح المجتمع.

علاوة على ذلك، تؤكد لجان العفو على أهمية تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان. من خلال تقديم فرصة لإعادة النظر في الأحكام القضائية التي قد تكون صدرت في ظروف مسيسة أو غير عادلة، تسلط هذه اللجان الضوء على قضايا العدالة وتعمل على ضمان عدم تكرار الانتهاكات.

ومع ذلك، تواجه لجان العفو تحديات متعددة، بما في ذلك الانتقادات التي تشير إلى أن العفو قد يؤدي إلى ثقافة الإفلات من العقاب، وقد يتجاهل الجرائم الجسيمة وحقوق الضحايا. هذه الانتقادات تشدد على الحاجة إلى إيجاد توازن بين المصالحة وضمن تحقيق العدالة، لضمان أن تكون جهود لجان العفو فعالة ومقبولة من جميع أطراف المجتمع. تواجه لجان العفو انتقادات تتمحور حول ثلاثة محاور رئيسية: الإفلات من العقاب، عدم الشمولية، والتسييس. الإفلات من العقاب يشير إلى مخاوف من تقديم العفو لمرتكبي جرائم جسيمة دون محاسبة، مما يثير القلق حول تكرار هذه الأفعال. عدم الشمولية يعكس مخاوف من تفضيل مجموعات معينة على حساب أخرى، مما قد يؤدي إلى تجاهل ضحايا بعض الجرائم وعدم تحقيق العدالة للجميع. أما التسييس فيتعلق بالانتقادات الموجهة إلى استخدام اللجان كأدوات لتحقيق أجندات سياسية معينة بدلاً من العمل بموضوعية وعدالة.

على الرغم من هذه التحديات والانتقادات، يظل دور لجان العفو حاسمًا في مسار البحث عن السلام والمصالحة. يتطلب الأمر معالجة هذه التحديات بحكمة وشفافية، والعمل على تعزيز الشمولية والعدالة لضمان أن تساهم جهود العفو في بناء مستقبل أكثر استقرارًا وعدالة للجميع.

نماذج وأمثلة من السياق الدولي:

جنوب أفريقيا: لجنة الحقيقة والمصالحة

بعد نهاية نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، تم إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في عام 1995 كجزء من جهود البلاد للانتقال نحو الديمقراطية. كانت مهمتها الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت بين عامي 1960 و1994، وتقديم العفو للذين يعترفون بجرائمهم السياسية بصدق ويطلبون الصفح.

التحديات

- **المقاومة السياسية:** واجهت اللجنة مقاومة من قبل بعض الأطراف السياسية التي اعتبرت عملية الاعتراف وطلب العفو تهديداً لمصالحها.
- **الإفلات من العقاب:** كان هناك قلق بين ضحايا الفصل العنصري من أن العفو قد يؤدي إلى الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم الجسيمة.
- **العدالة مقابل المصالحة:** توازن صعب بين تحقيق العدالة للضحايا وتعزيز المصالحة الوطنية من خلال العفو والصفح.

الإنجازات

- على الرغم من التحديات، ساهمت لجنة الحقيقة والمصالحة في:
- **الكشف عن الحقيقة:** سلطت الضوء على العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ظلت مجهولة أو مكتومة.
- **تعزيز المصالحة:** أوجدت منصة للضحايا والجناة لمشاركة قصصهم، مما ساهم في عملية الشفاء الوطني.
- **توثيق التاريخ:** قدمت توثيقاً شاملاً للفترة، يُستخدم كأساس لمنع تكرار مثل هذه الانتهاكات.

كولومبيا: العفو في إطار اتفاق السلام

في كولومبيا، أدت عقود من النزاع المسلح بين الحكومة وقوات الفارك إلى تدمير واسع النطاق وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. كجزء من اتفاق السلام الموقع في عام 2016، تم إقرار قوانين العفو لتسهيل إعادة دمج المقاتلين في المجتمع.

التحديات

- **العدالة للضحايا:** أحد أكبر التحديات كان ضمان تحقيق العدالة لضحايا النزاع وعائلاتهم، الذين طالبوا بحقوقهم في الحقيقة والتعويض.
- **إعادة الدمج:** واجهت عملية إعادة دمج المقاتلين السابقين في المجتمع مقاومة من بعض المجتمعات التي عانت من العنف.
- **الضمانات القانونية:** توفير ضمانات قانونية كافية للمقاتلين الذين تم العفو عنهم، مع الحفاظ على الثقة في نظام العدالة.

الإنجازات

اتفاق السلام وقوانين العفو في كولومبيا أسهما في:

- **تقليل العنف:** ساهم الاتفاق في تقليل مستويات العنف في البلاد وإنهاء أطول نزاع مسلح في الأمريكتين.
- **إعادة الدمج:** بدأت عملية إعادة دمج آلاف المقاتلين السابقين في المجتمع، مما يعتبر خطوة مهمة نحو الاستقرار.
- **الحوار والمصالحة:** فتحت الأبواب للحوار بين الضحايا والجناة وبين مختلف فئات المجتمع، مما ساعد على بناء الثقة وتعزيز المصالحة الوطنية

القسم الثاني: دراسة لجنة العفو في مصر

بعد الانقلاب العسكري في مصر في يوليو 2013، واجهت البلاد فترة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية المتزايدة، مما أدى إلى تصاعد التوترات والانقسامات داخل المجتمع. في هذا السياق، ظهرت لجان العفو كأحد الآليات التي لجأ إليها النظام الجديد في محاولة لمعالجة بعض من هذه القضايا، وخصوصاً تلك المتعلقة بالمعتقلين السياسيين وضحايا الانتهاكات التي وقعت خلال وبعد الاضطرابات.

الجدل حول لجان العفو في هذه الفترة يتركز بشكل كبير حول الدوافع والأهداف وراء تشكيلها وعملها. من جهة، يمكن تفسير إنشاء هذه اللجان كمحاولة من النظام لإظهار التزامه بمبادئ العدالة والمصالحة، وكخطوة نحو تهدئة الأوضاع الداخلية وإعادة بناء الثقة مع المجتمع الدولي. من هذا المنظور، يُنظر إلى لجان العفو كأداة لتخفيف التوترات والسعي نحو استقرار البلاد عبر التعامل مع ملفات حساسة تتعلق بالمعتقلين والمتظاهرين.

من جهة أخرى، توجد انتقادات ومخاوف جدية تشير إلى أن إنشاء لجان العفو في أعقاب الانقلاب العسكري قد يكون له دوافع أخرى. هناك من يرى أن الهدف من وراء تشكيل هذه اللجان قد يكون محاولة لـ"غسل يد" النظام من الجرائم التي ارتكبت بحق المتظاهرين والمعتصمين خلال فترات الاضطراب. هذه النظرة تستند إلى الفكرة بأن العفو، دون محاسبة حقيقية وشفافة للمسؤولين عن الانتهاكات، قد يؤدي إلى ثقافة الإفلات من العقاب ويقوض مبادئ العدالة والمساءلة.

من الناحية العملية، تواجه لجان العفو في هذا السياق تحديات عديدة تتعلق بالمصداقية والشفافية والفعالية. القضايا المتعلقة بالتحقق من الانتهاكات، تحديد المسؤولين عنها، وضمان تحقيق العدالة للضحايا تظل محورية في تقييم عمل هذه اللجان وأثرها على المجتمع.

تاريخ الاعتقالات السياسية في مصر منذ يوليو 2013

منذ استيلاء الرئيس السيسي على السلطة في مصر، وقد تصاعدت عمليات الاعتقال التعسفية ذات الدوافع السياسية والتي كانت تستهدف المعارضين -الإسلاميين بشكل خاص- للنظام المصري ما بعد يوليو 2013. فبعد الإطاحة بجماعة الإخوان المسلمين واعتقال قادتها، استمرت أزمة حقوق الإنسان لتمتد وتطال جميع أطراف المجتمع، بالإضافة إلى مئات القوانين والتشريعات التي شرعت الممارسات القمعية وقننت ارتكاب انتهاكات حقوقية ورسخت سياسة الإفلات من العقاب. فالقوانين سيئة السمعة في مصر التي أفضت إلى محاكمة المدنيين أمام محاكم استثنائية- مثل القرار رقم 136/2014 - ما أدى على إحالة أكثر من 15 ألف مدني للمحاكمات العسكرية بين عامي 2014 و2017، انتهت كثير من محاكماتهم بصدور أحكام الإعدام، وكذلك قانون مكافحة الإرهاب رقم 94/2015 وقانون التظاهر رقم 107/2013 وقانون الهيئات القضائية رقم 13/2017 الذي سمح بتوغل السلطة التنفيذية على القضاء وتعيين رئيس الجمهورية للهيئات القضائية بما يوافق مصالح وتوجهات

السلطة التنفيذية. أدى ذلك إلى وصول أعداد السجناء السياسيين في مصر من 2013 إلى 2021 إلى ما يقرب من 65000 معتقل سياسي على أقل تقدير، بما فيهم من نشطاء وشخصيات سياسية وصحفيون وطلاب ومحامون والعاملون في منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان (لجنة العدالة، 2023أ). وخلال عام واحد فقط منذ يوليو 2013 وحتى يوليو 2014، اعترف أحد مسؤولي وزارة الداخلية بأن السلطات اعتقلت 22 ألف مواطن على مدار العام السابق (انظر هيومن رايتس ووتش، 2015).

وقد رصدت لجنة العدالة آلاف الانتهاكات بحق المعتقلين/السجناء (أغلبهم سياسيين) خلال السنوات السابقة ورصدت 1239 حالة وفاة منذ العام 2015 وحتى فبراير 2024 بسبب سوء أوضاع الاحتجاز وحرمانهم من الرعاية الصحية، حسب الحالات التي تم توثيقها ورصدها من قبل فريق لجنة العدالة (أرشيف مراقبة العدالة). فبغض النظر عن انتماءات السجناء السياسية والدينية فإن التعذيب وسوء المعاملة داخل السجون ومقرات الاحتجاز، أصبح سمة من السمات الملاصقة لتلك المقرات ومنهجية متبعة من السلطات في مصر. وقد أصدرت الفرق العاملة المختلفة بالأمم المتحدة أكثر من رأي قانوني وثق انتهاك السلطات المصرية لحقوق المواطنين واعتقالهم دون أسباب قانونية، ووثقت أيضاً ظروف الاحتجاز غير الآدمية، وانتهاك مصر لالتزاماتها لحقوق الإنسان، ورصدت الانتهاكات المنهجية التي قد ترقى في بعض الأحيان إلى جرائم ضد الإنسانية كما جاء في الرأي القانوني رقم [70/2024](#) (WGAD 98th session)¹.

ومثالاً على ذلك، توثيق لجنة العدالة معاناة مواطن مصري من ذوي الإعاقة نتيجة احتجازه المطول (قبل المحاكمة) غير القانوني وتعرضه للاختفاء القسري بعد حصوله على إخلاء سبيل وتدويره على ذمة قضية أخرى، وذلك نتيجة نشاط شقيقه الحقوقي. ووفقاً لعلاء عابد، رئيس لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان المصري أن نحو 50% من الذين يتواجدون بالسجون المصرية محبوسون احتياطياً (المصري اليوم، 2017). يبرهن ذلك على صحة الأعداد الضخمة التي تم رصدها وتوثيقها من قبل منظمات حقوق الإنسان المختلفة، وعلى إساءة استخدام السلطات المصرية الحبس الاحتياطي لحجز من لا تستطيع إدانته لسنوات طويلة من المعارضين السياسيين. لا يتوقف الأمر عند الحبس الاحتياطي، فإنه إن تم الإفراج عن المسجون من قبل القضاء، تقوم الشرطة بمعاونة جهاز الأمن الوطني باحتجازه على الفور أو إخفائه قسرياً حتى يتم اتهامه على ذمة قضية جديدة، في ما أصبح يعرف بسياسة "التدوير"، ووثقت لجنة العدالة مئات الحالات التي تعرضت لذلك خلال السنوات الماضية.

وفي إطار الاعتقالات السياسية فقد شهد العام 2019 موجة اعتقالات جماعية كبيرة، فقد تم اعتقال أكثر من 4000 شخص على مدار أيام بشكل عشوائي بسبب مشاركتهم في احتجاج سلمى (المفوضية المصرية للحقوق والحريات، 2019). وكان رد السلطات المصرية مؤثراً على عدم التسامح مع أي صوت معارض وإسكات كل منتقد للحكومة، حتى وإن كان لا ينتمي إلى أي تيار سياسي، حيث إن انخراط معظم الشباب المصري في السياسة ليس دافعه أسباباً أيديولوجية بقدر ما هو مدفوع برغبة عامة لتحسين أحوال البلاد (فشير، 2021).

¹ انظر أيضاً آراء قانونية أخرى صدرت من قبل فريق الاعتقال التعسفي بالأمم المتحدة (رقم 79 لسنة 2020، رقم 12 لسنة 2023، رقم 20 لسنة 2023، رقم 31 لسنة 2023، رقم 36 لسنة 2023، رقم 40 لسنة 2023)

وطالت الاعتقالات بعد ذلك عدداً من المحامين والحقوقيين والناشطين السياسيين الذين شاركوا أو أيدوا تلك الاحتجاجات السلمية.

ومن الصعب تحديد أسماء بعينها كأمثلة عن الاعتقالات السياسية في مصر وذكرها وذلك لأن قائمة الاعتقالات السياسية منذ يوليو 2013 تطول وقد شملت أطراف المجتمع كافة، من الإسلاميين إلى الشيوعيين، كما شملت المواطن "العادي" الذي تم اتهامه بنشر أخبار كاذبة، فقط لممارسة حقه في التعبير عن الرأي، وجميعهم يتم اتهامهم بمساندة أو الانتماء لجماعة الإخوان المسلمين بعد تصنيفهم كمنظمة إرهابية في مصر، ويؤدي ذلك لإبقاء من يتم القبض عليه في السجن إلى الأبد. وقد وثقت لجنة العدالة بـ"أرشيف مراقبة العدالة" آلاف حالات الاعتقال التعسفي والانتهاكات التي تعرض لها هؤلاء المسجونين السياسيين. حيث في نفس العام -عام 2022- وبعد بدء تفعيل لجنة العفو التي مثلت الوقائع المرصودة انتقاصاً للمنجزات المزيفة للجنة العفو وما تم ترويجه من قبل أعضاء اللجنة ومن الإعلاميين المقربين من النظام. وفقاً للتقرير السنوي لعام 2022 للجنة العدالة تم رصد وتوثيق 7283 انتهاكاً بحق المواطنين داخل مقار الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية، تراوحت بين انتهاكاتٍ بالحبس الاحتياطي والحرمان من الحرية تعسفياً والاختفاء القسري والتعذيب النفسي والبدني والحبس الانفرادي والتوقيف والمحاكمات الاستثنائية غير العادلة المسيسة والحرمان من الرعاية الصحية، وجاءت النسبة الأكبر للانتهاكات بالحرمان من الحرية تعسفياً بواقع 6612 انتهاكاً، واتضح أن النسبة الأكبر للانتهاكات خلال وقوع الأفراد قيد الحبس الاحتياطي أولاً بواقع 5603 انتهاكات.

هذا بالإضافة إلى الأحكام الجماعية المسيسة، والتي كان آخرها تأييد محكمة النقض لأحكام إعدام في القضية المعروفة باسم "كتائب حلون"، وقضايا أخرى قد بت القضاء فيها بسرعة غير مسبوقة وحاكم المئات في جلسة واحدة. وفي هذا الإطار نشير إلى القرار رقم 5 لسنة 2018 في القضية رقم 620 لسنة 2018 الصادر بوضع 1529 مواطناً مصرياً على قوائم الإرهاب، بعد "عشرة أيام" فقط من إحالة نيابة أمن الدولة العليا الأمر إلى القضاء. شمل القرار الأخير في غالبه المعارضين السياسيين والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، وهو مؤشر على استمرار السلطات في نشر تشريعات مكافحة الإرهاب لحرمان المصريين من حقوقهم الأساسية، بما في ذلك الحق في حرية التنقل أو السفر، وكذلك الحق في التصرف في ممتلكاتهم وأصولهم. ويعتبر ذلك الحكم مثال من أمثلة عديدة تبرهن على عدم استقلالية النيابة والقضاء واستخدامهما بشكل مسيس، وهو ما يتعارض مع المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تنص على "أن الناس جميعاً سواء أمام القضاء، وأن من حق كل فرد أن يتم نظر قضيته بشكل منصف وعلني من قبل محكمة مستقلة مختصة حيادية". يتنافى ذلك أيضاً مع إنشاء النظام المصري دوائر ومحاكم متخصصة (دوائر الإرهاب) لتتظر في قضايا محددة لمحاكمة أشخاص معينين واختيار قضاة من الموالين للنظام الحاكم.

تأسيس لجنة العفو

تم تأسيس لجنة العفو الرئاسية كأحد مخرجات المؤتمر الوطني الدوري للشباب عام 2016، وتكونت اللجنة من خمسة أشخاص وهم أسامة الغزالي حرب، طارق الخولي، كريم السقا، نشوى الحوفي، محمد عبد العزيز. وكان هدف اللجنة بحث الحالات والشكاوى التي تُقدم لهم، والتي تستحق العفو عنها رئاسياً ورفعها لرئيس الجمهورية. وبدأت اللجنة بنشر "[استمارة](#)" على موقع المؤتمر الوطني للشباب لتلقي الشكاوى والطلبات لفحص حالات العفو، إلا أن تأثير عمل اللجنة كان ضعيفاً ونتج عن عملها العفو عن عدد بسيط -مقارنة بعدد المعتقلين السياسيين وعدد من تعرضوا للاعتقال خلال فترة عمل اللجنة- واستمر عمل اللجنة حتى عام 2018 وتوقفت عن العمل.

شهد إفطار الأسرة المصرية في أبريل 2022 توصية وإعلان الرئيس عبد الفتاح السيسي بإعادة عمل وتعجيل دور لجنة العفو الرئاسي والتي تم تشكيلها أواخر عام 2016. حضر "إفطار الأسرة المصري" عدداً من الرموز والشخصيات المقربة للنظام، وظهر فيه عدداً من الشخصيات التي يمكن تصنيفها "بالمعارضة الداخلية" مثل عضو حزب الدستور خالد داود، والذي تم إطلاق سراحه مؤخراً بعد حبسه احتياطياً لمدة عامين. وخلال كلمة الرئيس السيسي خلال الإفطار، أعلن عن حزمة من القرارات وكان أبرزها "إعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسي". وكان على رأس التعليمات التي وجه بها الرئيس السيسي تطوير ملف حقوق الإنسان في مصر، والتوسع في عمل لجنة العفو، على أن تتعاون مع الأجهزة المختصة ومنظمات المجتمع المدني المعنية، دون وجود صورة واضحة لآلية عمل تلك اللجنة. وتلا ذلك كلمات الرئيس السيسي أن "الوطن يتسع للجميع، وأن الاختلاف في الرأي لا يفسد للوطن قضية". وجاءت التعليمات بمراجعات قانونية لأوضاع المعتقلين الشباب للإفراج عن عدد من المسجونين قيد الحبس الاحتياطي، وقد تم الإفراج عن عدد من المسجونين السياسيين إلا إن آلية عمل تلك اللجنة لا تزال محل تساؤل. فتطرح تلك اللجنة تساؤلات عديدة، خاصة بسبب وقت ظهورها وطريقة تكوينها، حيث إنها لجنة "عرفية" تم تفعيلها بكلمة من الرئيس السيسي أثناء إفطار رمضاني، ودعا المواطنين إلى التعاطي معها كبديل عن الطرق المشروعة القانونية. واللجنة لا تحتوي على من ينتمون للأجهزة الأمنية والقضائية وهم المعنيون بشكل أساسي بالقبض على واستمرار حبس هؤلاء الشباب. وهنا يوجد تناقض كبير فكيف يتم اتهام مواطنين وحبسهم احتياطياً لسنوات ويتم الإفراج عنهم بتوصية من لجنة غير قضائية أو قانونية. يعني ذلك أن السلطات الأمنية قد اعتقلت هؤلاء المواطنين دون سبب قانوني حقيقي، وأن سلطات التحقيق حبستهم دون مقتضى من البداية، وأن الأمر كله قرار سياسي.

فيما يخص أسس اختيار أعضاء اللجنة فهذا أمر محل تساؤل أيضاً، حيث إنه لا يوجد قرار رسمي بإعادة تفعيل اللجنة وتحديد أطر عملها واختيار أعضائها. وقد أعلن النائب المصري "[طارق الخولي](#)" أسماء أعضاء لجنة العفو، دون توضيح آلية اختيارهم. وضمت اللجنة كلا من: محمد عبد العزيز، طارق الخولي، كريم السقا، طارق العوضي، كمال أبوعيطه. وفيما يخص الصلاحيات والمهام الموكلة إلى لجنة العفو، فهي مجرد وسيط بين أهالي السجناء ومن يريدون تقديم شكاوى بخصوص قضايا ذويهم وإعادة النظر فيها، أي أن اللجنة ذات طبيعة استشارية، ولا تملك أي سلطة أو صلاحيات حقيقية. وأشار "طارق العوضي" أحد أعضاء اللجنة أن اللجنة لا تملك صلاحية إصدار قرارات بشأن العفو الرئاسي، باعتبار أن الأمر مقتصر على قرار من الرئيس السيسي

(اليوم السابع، 2022). تتمثل مهمة لجنة العفو في النظر في حالات الشباب الذين لم يتورطوا في أعمال عنف أو ترويع للمواطنين أو تخريب للمؤسسات، وكذلك من سبق إدانتهم بجرائم جنائية. وتقوم اللجنة على إعداد قوائم تتضمن بعض الأسماء ورفعها إلى مؤسسة الرئاسة لإصدار مراسيم العفو عن الأسماء الواردة في القائمة. تتولى اللجنة أيضًا تحضير قوائم بالمعتقلين على ذمة قضايا، ولم تصدر بحقهم أحكام. ومن المثير للاستغراب أن اللجنة لا تضم في عضويتها أشخاص من جهات رسمية يختصون في الجوانب القانونية (وزارة الداخلية، وزارة العدل، حقوقيين).

واتضح لاحقًا أن تفعيل لجنة العفو لم يكن لوقف الانتهاكات الحقوقية بحق المواطنين وجبرهم، وإنما كانت أثرًا للضغط الدولية على النظام المصري تجاه ملف حقوق الإنسان، حيث جاء الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان عقب توقيع 31 دولة بالأمم المتحدة -على رأسهم دولة فنلندا- بيان إدانة سجل انتهاكات حقوق الإنسان بمصر في 12 مارس 2021، ضمن فعاليات الجلسة 46 لمجلس حقوق الإنسان.

آليات عمل لجنة العفو

عند محاولة بحث آلية عمل لجنة العفو وكيفية تحديد الحالات المستحقة للعفو، فإنه لا يوجد آلية رسمية معلنة بقرار من اللجنة أو من جهة رسمية بالدولة، إلا أن هناك تصريحات إعلامية من قبل أعضاء اللجنة تشير إلى بعض "المعايير العرفية" التي يجب أن تتوفر ليتم إدراج أسماء المحبوسين ضمن قوائم العفو الرئاسي. أولاً كل من لم تتلوث يده بالدماء ولم يشارك في أعمال عنف وإرهاب، يجب الإفراج عنه ومن بين هؤلاء من شارك في وقفة احتجاجية أو كتب منشورًا على وسائل التواصل الاجتماعي أو وزع منشورات. كل هؤلاء يجب أن يشملهم العفو الرئاسي أو يخلى سبيلهم إذا كانوا محبوسين احتياطياً، أما المعيار الثاني فهو أن كل من تجاوز مدة الحبس الاحتياطي يجب أن يتم إخلاء سبيله فوراً أو إحالته للمحاكمة حتى يفصل القضاء في أمره (اليوم السابع، 2022ب). والمعيار الأخير هو عدم الانتماء لتنظيمات إرهابية. تلك المعايير تحرم عدد كبير من السجناء، بينهم آلاف من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وتيارات أخرى حتى ولو تم اتهامهم ظلمًا، ولم يرتكبوا جرمًا. حملت آلية عمل اللجنة في طياتها خصومة سياسية واضحة تجاه بعض التيارات والشخصيات، مما أثر على شفافية ومصادقية عمل اللجنة.

وفي هذا الإطار قد صرح وزير العدل "عمر مروان" في ديسمبر 2022 أن العفو الرئاسي طبقاً للقانون والدستور يعطي الحق لرئيس الجمهورية بإصدار العفو للحالات التي صدر بحقها أحكام نهائية فقط، وأن القضايا التي مازالت متداولة أمام المحاكم والنيابات المختلفة لا يجوز لرئيس الجمهورية التدخل فيها وإعطاء عفو رئاسي. يتضح جلياً التناقضات في تصريحات المسؤولين المصريين، وهو ما يعطي مؤشرات على صراعات بين الأجهزة الأمنية والقضائية فيما يتعلق بملف المعتقلين، أو مؤشرات على عدم استقلالية أي من الجهازين وأنهم يأتزمون بأمر السلطة الحاكمة. ويبرهن على ذلك تصريحات "كمال أبو عيطة" وزير القوى العاملة السابق وعضو بلجنة العفو، تدمره عن بطل أعمال اللجنة وتهديده بالانسحاب منها بسبب خلافات بين اللجنة وبين ممثلي بعض أجهزة الدولة، وأوضح عضو اللجنة أن هناك خلافًا داخل أجهزة الدولة وتدمرًا من بعضها، فهناك من يريد إخراج السجناء وهناك قوى أخرى ترفض ذلك. وفي تصريح آخر لأحد أعضاء لجنة العفو قد أشار إلى أن "من لم تتلطح

أياديهم بالدماء، ولم ينتم للتنظيمات الإرهابية سيجد فرصة جديدة للخروج من السجون والعودة للاندماج في المجتمع، كجزء من حالة إرساء السلم المجتمعي. ومنذ إعادة تفعيل عمل لجنة العفو الرئاسي؛ يقوم أعضاؤها الخمسة بتصريحات مليئة بالتناقض مع تصريحات ممثلي الدولة والأجهزة الأمنية والقضائية. فتصريح طارق العوضي عضو لجنة العفو في يوليو 2022 جاء ليشير إلى أن "الجهات المختصة" دون توضيح اسمها، تراجع العديد من الأسماء دون استبعاد أحد وأن اللجنة لم تتلق رفضاً بشأن أسماء بعينها. ليأتي بعد ذلك في تقرير لدى مصر أن مصدرًا بلجنة العفو رفض ذكر اسمه، أكد أن هناك رفضاً من قبل الأجهزة الأمنية لبعض الأسماء مثل "علاء عبد الفتاح" وغيره من المعتقلين السياسيين. وفي هذا الإطار قد رصدت لجنة العدالة في تقرير لها في 4 مايو 2023، قائمة بأسماء 713 مسجون سياسي تم الإفراج عنهم، وحصولهم على إخلاء سبيل من النيابة العامة ونيابة أمن الدولة العليا، أو بالعفو الرئاسي لمن حصلوا على أحكام نهائية. ولم تحتو القائمة الأخيرة أو أي من القوائم الأخرى إفراجات عن المنتمين للتيارات الإسلامية فكرًا وتنظيمًا ممن لم يثبت تورطهم في أعمال عنف، فمعايير العفو الرئاسي التي تستند إليها اللجنة في تقديمها لطلباتها فضلاً عن معايير الأجهزة الأمنية في هذا الصدد والتي تقوم بـ"مراجعة القوائم" هي محل تساؤل وشك حيث إنها تركز فقط على تقديم العفو الرئاسي إلى من هم محسوبون على الرموز (الكيانات الحقوقية والجماعات السياسية المقربة من النظام)، وإن ذلك جاء في إطار استخدام النظام لتسويق صورته للخارج بشكل مؤقت، ولذلك فإن قرارات العفو لم تشمل الكثير من المعتقلين الذين لم يرتكبوا أعمال عنف. على الجانب الآخر، حققت نيابة أمن الدولة العليا منذ أبريل 2022 وحتى أبريل 2023 مع 4 أضعاف عدد المُفرج عنهم تقريباً، فوفقاً لما رصدته فرق المؤسسة خلال الفترة المذكورة، مثلاً 3250 مواطناً للتحقيق أمام نيابة أمن الدولة العليا على ذمة قضايا مختلفة؛ سواء تم القبض عليهم لأول مرة أو تعرضوا للتدوير من داخل الاحتجاز على ذمة قضايا جديدة. كما رصدت لجنة العدالة إدراج 30 شخصاً على قوائم العفو والتأكيد من قبل أعضاء اللجنة على إطلاق سراحهم، إلا أن لجنة العدالة قد رصدت عدم خروج أي منهم، بل إن بعضهم تم عرضه على النيابة وتدويرهم على ذمة قضايا جديدة.

وبناءً على آلية عمل لجنة العفو الرئاسية التي تطرح العديد من الأسئلة، تقدم عدد من المنظمات الحقوقية بمقترح لوضع معايير وضوابط للإفراج عن جميع السجناء السياسيين في مصر، وتغيير الضوابط ورفض الانتقائية، ومحاولة الوصول لحل جذري للإفراج عن السجناء السياسيين جميعهم دون تمييز. ووفقاً لتصريحات أعضاء اللجنة بأن دورهم يقتصر على تلقي معلومات من ذوي الضحايا وتقديمها للأجهزة الأمنية، يشكل تحديات كبيرة، وأولها وضع مصير السجناء السياسيين في أيدي نفس الأجهزة التي أمرت ونفذت اعتقالهم وحبسهم، مما يجعلنا نستبعد أي عملية عادلة وشفافة تهدف حقاً للإفراج عن السجناء السياسيين (لجنة العدالة، 2022). وذلك كان من المعايير والمبادئ التي أوصت بها المنظمات الحقوقية في ذلك السياق، أن لا بد من المبادرة بشكل فوري لفحص ملفات جميع السجناء المتهمين على ذمة قضايا سياسية دون استثناء أو إبطاء وانطلاقاً من قاعدة البيانات المتوفرة بالفعل لدى الأجهزة المعنية، كالنائب العام والمحامي العام ونيابات الدولة العليا والقضاء (مرجع سابق).

وواصلت توصيات المنظمات الحقوقية الإشارة إلى أنه لا بد من إتاحة الفرصة للسجناء السياسيين أنفسهم من داخل السجون لتقديم طلبات النظر في ملفاتهم والإفراج عنهم، خاصة ممن ليس لهم أقارب أو لا يملك أقاربهم إمكانية تقديم الالتماسات على الإنترنت أو السجناء المحرومين من الزيارات والمراسلات. وأن يتم وضع جدول زمني يشمل تاريخ انتهاء عملية فحص ملفات كافة المسجونين السياسيين وإعلان نتائج عملها إلى الرأي العام.

ومن ضمن التوصيات الهامة في ذلك السياق "تجفيف المنبع" لأنه لا معنى لمعالجة حقيقية لملف السجناء السياسيين في مصر إن استمرت قرارات القبض على مواطنين بتهم سياسية كما هو الوضع الآن.

التحديات والمعوقات

ومن التحديات التي أثّرت حول اللجنة أنها هيئة غير رسمية، تفتقر إلى الصلاحيات القانونية، وليس لها مهام واضحة، ولا تضم مسؤولين من السلطة القضائية أو الأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني والحقوقيين، ما يعوق عملها ويحد من نفوذها. وفي الوقت نفسه، فإن معايير منح العفو الرئاسي ليست محددة بشكل جيد وواضح. ويبدو أن أحد معايير العفو هو عدم الانتماء إلى جماعة إرهابية أو عدم ارتكاب أعمال عنف، لكن السلطات تستخدم كلا الاتهامين في كثير من الأحيان لتوجيه اتهامات ملفقة ضد الأصوات الناقدة للنظام السياسي. وهذه المعايير تستخدم بشكل ملحوظ مع المعتقلين المنتمين أو المتعاطفين مع جماعة الإخوان المسلمين المعارضة، والذين يقال إن مصيرهم يُدار على أعلى مستوى بطريقة منفصلة تمامًا عن مصير السجناء الآخرين. ويبرهن على ذلك تصريح عضو لجنة العفو "طارق الخولي" بأن أي شخص ينتمي للإخوان المسلمين ليس له عفو رئاسي (النهار، 2022)، بغض النظر عن طبيعة التهم الموجهة إلى المسجون، حتى وإن لم يرتكب جرائم عنف. فكما جاء على لسان الأخير، أن أي شخص ينتمي إلى تنظيم "الإخوان المسلمين" سواء اتهم بارتكاب عنف أم لم يتهم فهو مستبعد لأنه مرشح أن يرتكب عنف، وبالتالي هو خطر على الأمن القومي المصري. يؤدي ذلك الأمر إلى استبعاد الآلاف من المسجونين السياسيين الذين تم اتهامهم بالانضمام لجماعة الإخوان المسلمين، حتى وإن لم ينتموا إليها في الواقع. فغالبية المسجونين على ذمة قضايا رأي أو من تم اعتقالهم من تظاهرات سلمية، يتم اتهامهم بالانتماء لجماعة الإخوان، بغض النظر عن انتمائهم العقائدي أو الأيديولوجي. يوضح ذلك مدى فداحة الخصومة السياسية بين أعضاء لجنة العفو الرئاسي -الذين يتبنون سرديّة السلطة المصرية- وبين آلاف المعتقلين السياسيين، الذين من المفترض أنه تم تأسيس اللجنة للنظر في قضاياهم والعمل عليها بشكل مستقل ومحايد.

ومن ناحية أخرى فإن اللجنة لا تمتلك أي سلطة فيما يخص تحديد من يتم العفو عنه، ومن خلال دراسة عدد من الحالات خلال الفترة الماضية، اتضح أن القرار النهائي يقع في يد المؤسسة الأمنية، بما في ذلك معايير العفو أو عدم العفو. وقد صرح وزير العدل المستشار عمر مروان أن "العفو يكون عن أحكام قضائية وذلك وفقاً للقانون والدستور، وأن القضايا المنظورة أمام النيابة وأمام المحاكم لا يستطيع أحد المساس بالمتهمين على ذمتها (أي العفو عنهم)، وأن ذلك يعتبر تدخلاً في أعمال السلطة القضائية". ويوضح ذلك أن عدد المعتقلين التي قالت لجنة العفو إنها مسؤولة عن صدور عفو رئاسي بحقهم قد صدر بحقهم قرارات إخلاء سبيل من نيابة أمن الدولة العليا المعنية بالاتهام والتحقيق في قضاياهم ويقعون تحت سلطتها حصراً بشكل قانوني وقضائي. ورغم تأكيد أعضاء لجنة العفو أن قرارات إخلاء السبيل تمت بالتنسيق مع الرئاسة التي تقوم "بتوجيه السلطة القضائية" المتمثلة في نيابة أمن الدولة العليا لتقوم بإصدار تلك القرارات.

يعكس التناقض الكبير بين تصريحات وزير العدل وأعضاء لجنة العفو؛ التأثير الكبير والنافذ للسلطة التنفيذية في اتخاذ قرارات استمرار الحبس وإخلاء السبيل والتدوير وإعادة اعتقال من تم الإفراج عنهم، وعدم وجود فصل بين

السلطات في مصر وخاصة بين التنفيذية والقضائية. ذلك يعني أن لجنة العفو تسير وفق صلاحيات محدودة تم وضعها بشكل عرفي، ولا تستطيع الخروج عنها، فاللجنة لا يحق لها التقدم بمقترح الإفراج عن أحد المسجونين المنتمين للتيارات الإسلامية أو أي مسجون لم تر الأجهزة الأمنية أن الإفراج عنه مناسباً، ولا يشترط أن يكون الرفض وفقاً لأسباب واضحة، فيكفي رفض ضابط الأمن الوطني. فبعد مرور سنتين على تفعيل دور اللجنة نرى أن دور لجنة العفو هامشي، وليس لديها الأدوات والصلاحيات لتأخذ القرارات. وأن عدد من تم اعتقالهم واتهامهم على ذمة قضايا رأي خلال الفترة الماضية هو أضعاف عدد المفرج عنهم، حيث لا معنى للوعود بمعالجة ملف السجناء السياسيين في مصر باستمرار القبض على المواطنين بتهم سياسية. ومن ثم فدور اللجنة ليس البت في الشكاوى التي يتم تقديمها والخروج بقرارات للإفراج، وإنما دورها هو تلقي طلبات العفو من أسر الضحايا وإيصالها للأجهزة الأمنية (الأمن الوطني). ونرى تناقضاً آخر في ذلك حيث إن الأجهزة الأمنية هي نفسها من اعتقلت هؤلاء السجناء السياسيين وانتهكت العديد من حقوقهم وحررياتهم الأساسية التي نص عليها الدستور المصري والمواثيق الدولية التي صدقت عليها مصر.

ومن التحديات الأساسية التي تواجه عمل اللجنة هي أن هناك عدداً من المعتقلين الذين حصلوا على عفو "إخلاء سبيل" قد تم اعتقالهم مرة أخرى بعد مرور عدة أيام أو أسابيع من خروجهم من السجن، مثل "شريف الروبي²" الذي تم إعادة اعتقاله بعد ثلاثة أشهر من إخلاء سبيله يوم 16 سبتمبر 2022، ويدحض ذلك ادعاءات الحوار الوطني ويجدد المخاوف بشأن جميع المفرج عنهم. حصل الروبي على إخلاء سبيل ضمن قوائم العفو الرئاسي، ولكنه تعرض للاعتقال مرة أخرى في سبتمبر 2022 بسبب مداخله تلفزيونية على قناة الجزيرة الإخبارية وكتابته على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تحدث عن معاناته ومعاناة الزملاء الذين خرجوا من السجن اجتماعياً واقتصادياً. فتحدث عن الضائقة المالية، وعدم استطاعته الحصول على فرصة عمل بسبب كونه معتقلاً سابقاً. حتى إنه أشار عند محاولته العمل بمحل "فول وطعمية" في منطقة شعبية، رفض صاحب العمل عندما علم أنه معتقل سياسي سابق. يؤكد ذلك عدم جدوى جهود لجنة العفو الرئاسي، حيث إن جهودها لم توقف السلطات الأمنية عن الاستمرار باستخدام الحبس الاحتياطي على نطاق واسع واعتقال النشطاء والمعارضين للنظام السياسي واتهامهم بنشر أخبار كاذبة والانتماء لجماعات إرهابية، وتعريضهم لمحاكمات جماعية غير عادلة مسببة.

الأثر الاجتماعي والسياسي لعمل لجنة العفو

من أهداف العفو تحقيق المصالحة وإرساء السلم وسيادة القانون وتحقيق السلم المجتمعي. فالعفو من أبرز آليات المصالحات الوطنية، حيث إنه يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ الأمن والتقارب المجتمعي. والتاريخ الحديث ملئ بأمثلة عن منح أنظمة سياسية العفو لمسؤولي النظام السابق الذين ارتكبوا جرائم حقوقية بدلاً من محاكمتهم، مثل حالة جنوب أفريقيا (Vriezen, 2011). والذي قد تعرض لانتهاك حق من حقوقه هو من يُقدم

² ناشط ومدافع عن حقوق الإنسان، تم القبض عليه في أبريل 2016 وقضى عام ونصف بالحبس الاحتياطي على ذمة القضية رقم 621 لسنة 2018 حصر حتى تم إخلاء سبيله، ولكن تم تدويره على القضية رقم 1111 لسنة 2020 حصر بعد شهرين من إخلاء سبيله. حصل على إخلاء سبيل بتاريخ 2022-05-29 من نيابة أمن الدولة العليا. تم اعتقاله مرة أخرى في منتصف سبتمبر 2022 وتم التجديد له على ذمة القضية رقم 1634 لسنة 2022.

العفو للجاني، إلا أن الأمر معكوس في السياق المصري. فمن قام بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان على مدى أكثر من عقد، وأعطاهها الغطاء القانوني، هو نفسه من يحاول أن يظهر بدور الضحية، ويحاول أن يقدم صكوك عفو وغفران مشروطة لمتهمين هم في الواقع ضحايا عسكرية وأمنية المجتمع المصري. فمن قام بانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان ليس له حق في العفو عن ضحاياه، حتى وإن كان ذلك العفو يقدم اعترافاً ضمناً بحدوث -أخطاء كما يدعي النظام المصري- انتهاكات صارخة لحقوق المواطنين على مدى سنوات، إلا أنه لم يعترف أي مسؤول في الدولة المصرية بحدوث انتهاكات، ولم يتم تقديم المسؤولين عنها للمحاكمة، ولم يكن هناك أي مبادرات لرد الاعتبار وتعويض الضحايا. فهناك فجوة في طرح النظام المصري لمبادرات مثل "لجنة العفو"، حيث إن المبادرة لم تحتوِ على أي من آليات وأدوات التعاطي مع الماضي، مثل (لجان الحقيقة، المحاكمات، التعويضات، الإصلاحات المؤسسية)، ولم تشمل أي خطط لعمليات تغيير اجتماعي وسياسي على المدى القريب أو البعيد، والذي يُعد ضرورياً في حد ذاته لتحقيق مستقبل سلمي (Swisspeace, 2015).

وبطبيعة الحال من المهم النظر إلى العواقب المحتملة لمنح العفو الوهمي الذي سوق له النظام المصري، والذي صاحبه انعدام مساءلة المذنبين بحق هؤلاء السجناء السياسيين، بالإضافة إلى استمرار القمع واعتقال النشطاء والسياسيين والمعارضين السلميين، فما تعطيه اليد اليمنى، تسلبه اليد اليسرى. وتأتي هنا أهمية "العدالة الاجتماعية"، والتي يجب أن تلعب دوراً هاماً فيما يتعلق بتحقيق مسارات اجتماعية واقتصادية أكثر شمولاً واستدامة، والتي يجب أخذها في عين الاعتبار عند تقديم مبادرات مستقبلية أكثر جدية تخص السجناء السياسيين في مصر. فالافتقار للمساءلة يمكن أن يدفع الضحايا ودوائرهم الاجتماعية إلى دائرة العنف. وكلما زاد عدد الضحايا المتأثرين بذلك، زادت احتمالية الكراهية والانتقام، حيث عندما يشعر الفرد بأن المظالم عميقة الجذور ومشتركة على نطاق واسع، يمكن تبني العنف كوسيلة لمعالجة المظالم المتصورة (Kalyvas, 2006). وإن المظلمة تدعم العنف بين الأشخاص الذين يعتقدون أن النظام السياسي لا يوفر لهم فرصة تذكر لتصحيح استيائهم وحرزهم (Dyrstad, K. Hillesund, S. 2020).

رغم ذلك، لاقت المبادرة من الرئيس السيسي -إعادة تفعيل لجنة العفو- قبولاً حقوقياً واجتماعياً في البداية والتي تم اعتبارها بداية لغلق ملف السجناء السياسيين في مصر، إلا أن الوقائع المرصودة خلال الفترة الأخيرة حالت دون ذلك. فوفقاً لتقرير التنفيذ الأول للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان (سبتمبر 2021 – أغسطس 2022) فإن لجنة العفو الرئاسي ساهمت في قرارات العفو والإفراج المشروط لصالح آلاف النزلاء (اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، 2022). غير أن دور لجنة العفو في ضوء الوقائع المرصودة والموثقة من قبل لجنة العدالة منذ إعادة تفعيل عمل اللجنة لم يتجاوز سوى محاولات لتلميع الدولة المصرية داخلياً وخارجياً، حيث إن نتائج جهود اللجنة متواضعة وتبترتها بطيئة إذا تم مقارنة عدد المعتقلين السياسيين الشباب التي تستهدفهم لجنة العفو بمن تم العفو عنهم بالفعل. وقد شهدت مصر اعتقالات قدرت بأضعاف من تم الإفراج عنهم بجهود تلك اللجنة حسبما يدعون. فوفقاً لما رصدته الفرق المختلفة بلجنة العدالة، حققت نيابة أمن الدولة العليا منذ أبريل 2022 وحتى أبريل 2023 مع 4 أضعاف عدد المُفرج عنهم تقريباً، فقد مثَّل 3250 مواطناً للتحقيق أمام نيابة أمن الدولة العليا على ذمة قضايا مختلفة؛ سواء تم القبض عليهم لأول مرة أو تعرضوا للتدوير من داخل الاحتجاز على ذمة قضايا جديدة (لجنة العدالة، 2023 ب). ورصدت الجبهة المصرية لحقوق الإنسان في يونيو 2023 أن بعد مرور أكثر من

عام على إعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسية في أبريل 2022، أفرجت السلطات المصرية عن حوالي 1151 شخصاً مقابل 3666 شخصاً على الأقل تم اعتقالهم ووضعهم في قضايا أمن الدولة (الجهة المصرية لحقوق الإنسان، 2023). غير أن معظم من تم الإفراج عنهم وفقاً لعدد من القوائم التي نشرها أعضاء اللجنة أنفسهم، قد تم الإفراج عنهم من قبل نيابة أمن الدولة العليا والنيابة العامة والمحاكم المختصة، ويعني ذلك أنهم لم يحصلوا على عفو رئاسي. حيث إن العفو الرئاسي وفقاً للمادة 155 من الدستور المصري، ينص على أن لرئيس الجمهورية قراراً بالعفو الرئاسي عن المسجونين المحكوم عليهم، أي أن العفو عن العقوبة ولا يشمل من هم على ذمة التحقيق أو قيد المحاكمة. فرصدت لجنة العدالة منذ إعادة تفعيل عمل لجنة العفو الرئاسي وحتى مايو 2023، الإفراج عن 754 شخصاً من المحبوسين في قضايا الرأي؛ سواء بإخلاء سبيلهم من النيابات المختلفة أو بالعفو الرئاسي، حيث كان عدد المحكوم عليهم بأحكام قضائية واجبة ممن صدر بحقهم قراراً رئاسياً بالعفو عن العقوبة 10 سجناء فقط، بينما تم إخلاء سبيل 744 متهمًا قيد الحبس الاحتياطي بناءً على 14 قراراً متفرقاً بإخلاء السبيل على ذمة قضايا مختلفة من نيابة أمن الدولة العليا مصحوبين بتصريحات أعضاء اللجنة حول هذه الإفراجات بكونها "تخليلاً لجهود اللجنة" (لجنة العدالة، 2023ب).

وترى لجنة العدالة والمنبر المصري لحقوق الإنسان أن الأحداث الأخيرة وفشل لجنة العفو، ما هي إلا الإرث الوحيد لسنوات طويلة من التعذيب والتهميش والقمع وأمننة الدولة على حساب الحقوق والحريات والعدالة. ويؤكد ذلك ما يعانيه اجتماعياً المفرج عنهم والمضايقات الأمنية التي يتعرضون لها وفقاً للوقائع المرصودة، كإعادة اعتقال الناشط والمدافع عن حقوق الإنسان "شريف الروبي"، والذي يعد مثلاً على عدم جدية الدولة المصرية في التعامل مع ملف المعتقلين السياسيين، حيث تم إخلاء سبيله وفقاً لجهود لجنة العفو في مايو 2022، وتم إعادة اعتقاله بعد عدة أشهر في شهر سبتمبر عام 2022 وتم اتهامه بنشر أخبار كاذبة والانضمام لجماعة إرهابية، وذلك بسبب تسليطه الضوء على بعض الممارسات التي تحدث داخل السجون المصرية والمضايقات التي يتعرض لها المفرج عنهم من قبل الأجهزة الأمنية. وأشار الروبي إلى أن المفرج عنهم يعانون من الاندماج في المجتمع من جديد، حيث يتم تعطيل مصالحهم الشخصية والتعنت في إنهاء وإصدار أوراقهم الثبوتية أو استخراج محررات رسمية، بالإضافة إلى المعاناة عند المرور من الكمائن الشرطية على الطرق العامة، وصعوبة الحصول على وظيفة مناسبة. ويؤدي عدم شعور المفرج عنهم بالأمان والظلم إلى زيادة التوترات الاجتماعية وإلى الوصم والتمييز، بالإضافة إلى إقصائهم والتقليل من شأنهم في المجتمع (Goffman, 1963). وبالتالي فإن الجهود الوهمية للجنة العفو الرئاسية محل البحث أدت إلى إعطاء غطاء وهمي فيما يخص ملف حقوق الإنسان وأدت إلى زيادة انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الأجهزة الأمنية، ما أدى إلى شعور الضحايا بالوهن والذل الدائم وخلل التوازن بين الأمل والخوف، وتلك الظروف تُقصي الفرد عن محيطه الاجتماعي (Humberto et al, 2009).

فيما يتعلق بتأثير عمل لجنة العفو على المشهد السياسي في مصر، فقد قامت الحكومة المصرية بمحاولات خلال السنوات الأخيرة لحشد المعارضة السياسية للدخول في حوار وطني يجمل صورة النظام المصري خارجياً دون تغييرات جوهرية ملموسة في الملف السياسي والحقوق. ويأتي ذلك السعي من قبل الحكومة إلى إقناع المجتمع الدولي بأن هناك حالة من الانفتاح السياسي والتعددية السياسية في مصر، وأن الدولة لديها خطة لتخفيف القيود على المعارضة السياسية وستفتح المجال العام للجميع. ولم تنجح الحكومة المصرية بحشد جميع أطراف المعارضة وإقناعها بالمشاركة في الحوار الوطني، فمنذ تدشين الحوار الوطني تم إقصاء واستبعاد من ينتمون

للتيارات الإسلامية فكرًا وتنظيمًا، أو من هم متهمون على ذمة قضايا "انتماء لجماعة الإخوان المسلمين"، ولم يثبت تورطهم في أعمال عنف ويمثل هؤلاء نسبة كبيرة من معتقلي الرأي في مصر. وتم قبول مشاركة المعارضة "الصورية" التي تظهر عندما يحتاج إليها النظام المصري للتسويق للخارج، والذين يعودون للظل عند تراجع الاهتمام الدولي (الديمقراطية الآن للعالم العربي، 2022).

وقد شارك في الحوار الوطني بعض قوى المعارضة "المعتدلة" في خطابها مع النظام المصري مثل الحركة المدنية الديمقراطية، ورغم ذلك رفضوا المشاركة في الحوار الوطني عام 2022 إلا بضوابط وشروط (درب، 2022). وكان من ضمن تلك الضوابط والشروط التأكيد على مسؤولية السلطة في رفع الظلم عن جميع سجناء الرأي، وأن يكون الحوار الوطني جادًا وحقيقيًا وينتهي لنتائج عملية توضع موضع التنفيذ. ووافقت الحركة المدنية الديمقراطية على المشاركة في الحوار الوطني بعد الإفراج عن عدد قليل ومحدود جدًا من المعتقلين السياسيين، مثل حسام مؤنس وزياد العليمي وعمرو إمام وأحمد دومة. رغم ذلك فكان انطلاق الحوار الوطني خطوة رحب بها الجميع ولم يعارضها أحد أطياف المعارضة بشكل علني.

ولكن كان هناك فجوة بين الخطاب والواقع الميداني في مصر، سيما في مسار التشريع ومسار الحقوق المدنية والسياسية منذ إطلاق الحوار الوطني وإعادة تفعيل لجنة العفو. تمثل الوقائع المرصودة انتقاصًا لا لـ "مخرجات" الحوار الوطني فحسب، بل أيضًا للمادة 54 من الدستور المصري والمادة الثالثة من [الإعلان العالمي لحقوق الإنسان](#)، التي تنص على أن "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه"، والمادة رقم 9 التي تنص على أنه "لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفياً". ففي نفس الوقت الذي كان الحوار الوطني يعقد اجتماعاته تضاعفت أعداد المعتقلين والمختفين قسرًا خلال شهري أكتوبر ونوفمبر عام 2022 ليصل إلى 820 و931 مواطنًا على التوالي، تزامنًا مع انعقاد قمة "المناخ" بشرم الشيخ، رغم [الانتقادات الدولية](#) الشديدة والمطالبة باحترام حقوق المجتمع المدني، والتي أعقبت بيان 36 منظمة حقوقية بشأن سياسة النظام المصري في تقييد تظاهرات النشطاء أثناء قمة مؤتمر المناخ المنعقدة في شرم الشيخ.

يحتاج النظام المصري بشدة إلى الظهور على رأس نظام ديمقراطي يسمح بالتعددية السياسية، في نفس الوقت التي تواجه فيه الدولة المصرية أزمة سياسية واقتصادية حادة. يبرهن ذلك على محاولات النظام المصري تصدير صورة زائفة عن الحقوق والحريات وفي الواقع فالجمال العام مغلق أمام الجميع. وكان الحوار الوطني -الذي مازال قائمًا- من المحاولات لتدجين المعارضة السياسية المصرية والضغط عليها لتقديم تنازلات والدخول في عملية إصلاح وهمية دون محددات وأهداف حقيقية يمكن قياسها بمؤشرات نجاح.

ردود الفعل المحلية والدولية على إعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسي

تراوحت ردود الأفعال المحلية والدولية على إعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسية بشكل مفاجئ في إفطار الأسرة المصرية يوم 26 أبريل 2022. فلجنة العفو الجديدة مقيدة في صورها وأشكالها بقيود الأجهزة الأمنية ورغباتها، فهي لجنة عرقية وتم تفعيل عملها بكلمة شفوية من رئيس الجمهورية، وليس بقرار رسمي مصدق عليه، مما يجعل

تفعيل اللجنة بتلك الطريقة "شهادة وفاة جديدة لدولة القانون". وأشارت العديد من التقارير أن لجنة العفو الرئاسي ما هي إلا استراتيجية للخداع والالتفاف على المطالب الشعبية ولتخفيف الضغوط الخارجية التي تمارس على الدولة المصرية، خصوصاً في ملف حقوق الإنسان.

وكان من أبرز ردود الفعل الدولية على إعادة تفعيل اللجنة ما صرح به وزير الخارجية الأمريكي، حيث وجه وزير الخارجية أنطوني بلينكن الشكر لمصر ووزير الخارجية سامح شكري خلال مؤتمر صحفي مشترك عقد في 30 يناير 2023 بالقاهرة، ورحب بلينكن بإعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسي وإطلاق الحوار الوطني والإفراج عن عدد من السجناء السياسيين. وأضاف وزير الخارجية الأمريكي أن الولايات المتحدة ستواصل تشجيع الحكومة المصرية على اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحقيق تقدم ملموس في ملف حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بإطلاق سراح المزيد من السجناء السياسيين، وإصلاحات تخص الحبس الاحتياطي، وغيرها من ممارسات إنفاذ القانون وحماية العمل الأساسي للمجتمع المدني، بما في ذلك الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. كما أوضح بلينكن أنه يجب التأكد من أن جميع المصريين يمكنهم التعبير عن أنفسهم بحرية دون أي خوف من الانتقام (U.S Department of State, 2023). وقد أصدر الاتحاد الأوروبي بياناً بعد حصول الباحث الحقوقي باتريك جورج والمحامي الحقوقي محمد الباقر على عفو رئاسي في 19 يوليو 2023. وفي ذلك البيان رحب الاتحاد الأوروبي بتلك الخطوة والتي تعد تطوراً إيجابياً للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومصر، وأضاف البيان أن الاتحاد الأوروبي سيواصل العمل مع الدولة المصرية لتعزيز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان (EU, 2023).

ومن أبرز ردود الفعل على المستوى الحقوقي كان إرسال مؤسسات وجمعيات حقوقية إلى أعضاء لجنة العفو الرئاسي في 23 مايو 2022 قائمة شملت على أكثر من 2400 حالة، بينهم 2164 متهم في قضايا ذات خلفية سياسية، و142 متهم في قضايا ذات خلفية جنائية، و112 حالة اختفاء قسري. وقامت نفس المؤسسات الحقوقية بإرسال قائمة أخرى في يوليو 2022 ضمت 536 حالة في السجون المصرية، وأوضحت تلك المؤسسات الحقوقية أن منذ مايو 2022 -منذ إرسال القائمة الأولى- قد تم إخلاء سبيل 49 فقط بقرارات من المحاكم الجنائية والنيابة العامة ونيابة أمن الدولة العليا، بما يعادل أقل من 2% من العدد المرسل في القائمة الأولى، وقد تم إعادة تدوير بعض من الحالات التي حصلت على إخلاء سبيل على ذمة قضايا سياسية جديدة بالاتهامات نفسها. وقد صرح المدير التنفيذي لـ "لجنة العدالة" أحمد مفرح، أن خطوة تفعيل لجنة العفو إيجابية إذ إنها فتحت "باب أمل، ولو كان ضيقاً" أمام أسر كثيرة، كما مثل إعادة تفعيل عمل اللجنة اعترافاً صريحاً بوجود عشرات الآلاف من سجناء الرأي في مصر. كما صرحت "منظمة العفو الدولية" في بيان لها أنه يجب استبعاد الأجهزة الأمنية من ملف مراجعة الإفراج عن معتقلي الرأي، وقالت أن مصير الآلاف من الرجال والنساء المحتجزين تعسفياً لا ينبغي أن يكون بأيدي الأجهزة الأمنية المصرية، وبالتحديد قطاع الأمن الوطني والمخابرات العامة (منظمة العفو الدولية، 2022).

خاتمة وتوصيات

لجنة العدالة والمنبر المصري لحقوق الإنسان يؤكدان على أهمية العفو كأداة للعدالة والمصالحة بمعناها الشامل، وفي الإطار الذي يتعاطى مع الماضي بشكل فعال عن طريق المصالحة والعفو، وذلك لتحقيق أربعة حقوق أساسية: الحق في التعويض، الحق في المعرفة، ضمان عدم التكرار، الحق في العدالة (Swisspeace, 2015). والمصالحة يجب أن تكون نتيجة إرادة سياسية ومجتمعية حقيقية للتعامل مع ماضي انتهاكات حقوق الإنسان والاعتراف به، وتحقيق الجبر النفسي والاجتماعي والاقتصادي للمتضررين من الضحايا. ويجب التفرقة بين العفو (والذي يعني إسقاط العقوبة بدون إسقاط الذنب)، وبين الصلح الذي يهدف إلى "عدالة التعافي" والسعي نحو الحقيقة والاعتراف بالخطأ والتعويضات والاعتذار العلني والنصب التذكارية والإصلاح المؤسسي. ففي الحالة المصرية، قد قام النظام السياسي بارتكاب جرائم حقوقية وليس انتهاكات فقط، وعند قيامه بتأسيس لجنة عفو فإنه يحاول إيصال رسالة داخلياً وخارجياً بعدم تضلعه بأي مسؤولية تجاه ضحايا الانتهاكات، وأن هؤلاء ليسوا ضحايا، بل جناة والنظام السياسي هو من يقدم العفو والصفح عما قاموا به من مخالفات وانتهاكات قانونية. وحاول النظام المصري تقنين تجريم ممارسة الحقوق المدنية والسياسية وضمان إفلات الجناة من العقاب. وفي السياق المصري ما يكون مناسباً هو الإفراج التام والغير مشروط عن جميع المعتقلين السياسيين، ويتبع ذلك هيئة للحقيقة والمصالحة والإنصاف، إذ إن هناك انتهاكات للحقوق المدنية والسياسية قد ارتكبت. بالإضافة إلى تكوين محاكم مختصة مستقلة تقوم بإعادة التحقيق والحكم في جميع القضايا ذات الطابع السياسي منذ يوليو 2013، والتي فاق عددها الآلاف وفق العديد من التقارير الرصدية. فلجنة العفو الرئاسية المصرية قد تم تأسيسها بقرار فردي، وتخضع فقط إلى السلطة التقديرية للنظام الحاكم دون مشاركة أصحاب المصلحة ما أدى إلى التفريط بحقوق الضحايا والمجتمع. فسبل الانتصاف يجب أن تكون فعالة وشاملة (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2005). ولا يجوز للدول أن تمنح تدابير عفو تتنافى مع المبادئ القانونية والدستورية المحددة -والتي تنص على أن العفو يجب أن يكون شاملاً وفق معايير محددة وألا يحدث تمييز أثناء تطبيق تلك المعايير- ولا يجوز أن تنتصل الدولة من التزاماتها الحقوقية عن طريق "تفعيل لجان عفو رئاسية". وتلك اللجان بدورها تمنع مقاضاة أفراد يتحملون المسؤولية القانونية عن ارتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 2009). فلجنة العفو الرئاسي المصرية هي محاولة من النظام السياسي للتنصل من مسؤوليته أمام الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها على مدى أكثر من عقد مضى. فلجنة العفو لم تقم على تقديم اعترافات رسمية بحدوث انتهاكات حقوقية -رغم أن تأسيسها يمكن أن يتم اعتباره اعترافاً غير رسمي بذلك- ولم تسع لتحقيق العدالة وجبر الضحايا.

من الملاحظ أن أعضاء لجنة العفو الرئاسي، يكررون في كل مرة يظهرون على قنوات تلفزيونية أن اللجنة ساهمت في الإفراج عن المئات من معتقلي الرأي وتستمر في عملها حتى يتم إغلاق ملف معتقلي الرأي في مصر. وفي ذلك الإطار لدينا مخاوف فيما يتعلق بآليات عمل اللجنة، ولغلق ملف معتقلي الرأي في مصر بشكل حقيقي، يجب أن تتبنى الدولة المصرية سياسة أقل تناقضاً وأكثر وضوحاً وشفافية، ويجب تعديل الضوابط والآليات لتشمل جميع سجناء الرأي في مصر دون تمييز. ويجب إنهاء معايير الأجهزة الأمنية في هذا الصدد والتي تقوم بمراجعة القوائم المقدمة من اللجنة حيث يتم استبعاد من ينتمون للتيارات الإسلامية فكرياً وتنظيماً، أو من هم

متهمون على ذمة قضايا "انتماء لجماعة الإخوان المسلمين"، ولم يثبت تورطهم في أعمال عنف ويمثل هؤلاء نسبة كبيرة من معتقلي الرأي في مصر. فكثير من المواطنين تعرضوا للتوقيف والاحتجاز بسبب معارضتهم وآرائهم عن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة. ونشد التنبيه على أن أي دعوة مستقبلية للتعامل مع ملف المعتقلين السياسيين في مصر يجب أن تشمل جميع المتهمين في قضايا حرية الرأي والتعبير والتجمهر والتظاهر السلمي وجميع المعتقلين المتهمين باتهامات متعلقة بنشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ويجب إقصاء قوات الأمن وعدم تضلعها بأي دور يخص مراجعات شكاوى السجناء السياسيين وطلبات الإفراج عنهم، وذلك لأن قوات الأمن هي نفسها من قامت بعملية الاعتقال دون سند قانوني في معظم الحالات، وقد رفضت الموافقة على إطلاق سراح العديد من السجناء لأسباب سياسية. فتدخل الأجهزة الأمنية في عملية اتخاذ قرار إخلاء سبيل السجناء يضعف من قوة السلطة القضائية أمام الأخير، ويؤدي إلى غياب الإنصاف القانوني وتقييد العدالة. أي أن آليات عمل لجنة العفو الحالية تجعل الأجهزة الأمنية المصرية وبشكل خاص جهاز "الأمن الوطني" فوق السلطة والقانون والدستور.

وقد عملت هذه الورقة على بيان أوجه التناقض بين مستهدفات تأسيس لجنة العفو الرئاسي وآلية عملها وتصريحات أعضاء اللجنة وبين ما عملت "لجنة العدالة" على رصده وتوثيقه من انتهاكات على أرض الواقع، لتمييز أوجه القصور الواجب معالجتها إن شاءت السلطات المصرية القيام بخطوات جادة في ملف حقوق الإنسان. ولتحسين آليات عمل لجنة العفو الرئاسي أو عند طرح آليات أخرى في المستقبل للعفو أو المصالحة يجب الأخذ بالاعتبار الضوابط والتوصيات التالية:

1. **إنشاء اللجان بقرار رسمي:** يتم تأسيس لجان العفو بناءً على تشريع رسمي يحدد بوضوح أهدافها، المدة الزمنية لعملها، والآليات المتبعة. هذا يتوافق مع توصيات الأمم المتحدة بشأن ضرورة وضوح الأطر القانونية والتشريعية لعمليات العدالة الانتقالية.
2. **الإفراج عن المسجونين على ذمة قضايا الرأي والقضايا السياسية:** توصي الأمم المتحدة بضمان الحق في حرية الرأي والتعبير، ويجب أن يشمل ذلك إعادة النظر في قضايا السجناء السياسيين والإفراج عنهم إذا كانت اعتقالاتهم تعسفية.
3. **المساواة وعدم التمييز:** كل مسجون يجب أن يحصل على فرصة عادلة لمراجعة قضيته وفقاً لمعايير موضوعية، دون تمييز بناءً على أيديولوجيات أو انتماءات حزبية.
4. **الشفافية والمعايير الموضوعية:** يجب أن تعمل اللجان ضمن ضوابط واضحة ومعلنة مسبقاً لضمان شفافية العملية وفهمها من قبل جميع الأطراف المعنية.
5. **توسيع نطاق العمل:** يُنصح بأن تشمل اللجان فئات أخرى من السجناء لضمان شمولية العملية وعدالتها.
6. **الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً:** يُعطى الأولوية للإفراج عن السجناء السياسيين المرضى، القاصرين، كبار السن، والنساء، متوافقة مع توصيات الأمم المتحدة حول حماية الفئات الضعيفة.

7. **الإفراج عن المحبوسين احتياطياً:** ينبغي الإفراج عن المحتجزين دون أدلة كافية للمحاكمة، مما يعكس مبادئ العدالة الأساسية.
 8. **العفو عن باقي العقوبة:** يُعفى من باقي العقوبة أولئك الذين قضوا نصف مدتها، خاصة إذا كانت الأحكام ذات طابع سياسي، مع التأكيد على أهمية المساواة في التعامل مع جميع السجناء.
 9. **العفو الشامل وغير المشروط:** يُنصح بمنح عفو شامل للمدنيين الذين تعرضوا للمحاكمة بتهم سياسية في محاكم عسكرية، مع التأكيد على أهمية الفصل بين السلطات.
 10. **إدارة مستقلة للمبادرة:** يجب ألا تكون الأجهزة الأمنية مسؤولة عن مصير السجناء، بل ينبغي تطبيق القرارات من خلال آلية رسمية تضمن العدالة والشفافية.
 11. **التشريعات:** تعديل التشريعات التي سمحت للسلطات المصرية باحتجاز المواطنين تعسفياً، كقانون الحبس الاحتياطي، وتجريم تدوير من يحصلون على إخلاء سبيل أو براءة على ذمة اتهامات مماثلة.
 12. **تجفيف منابع الاعتقالات السياسية:** لضمان عدم استمرار الاعتقالات التعسفية، يُنصح بوقف الاعتقالات السياسية كخطوة نحو إنهاء دورة العنف والاحتجاز.
- تتماشى هذه التوصيات مع مبادئ الأمم المتحدة التي تشدد على العدالة، الشفافية، حماية حقوق الإنسان، والحق في محاكمة عادلة، مع إعطاء اهتمام خاص للعدالة الانتقالية ومعالجة جرائم الماضي من خلال آليات تضمن الحقيقة، العدالة، التعويض، وضمان عدم تكرار الانتهاكات.

المراجع والمصادر

• مراجع باللغة العربية

1. الأمم المتحدة. مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. (2009). أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع.
2. الأمم المتحدة. الجمعية العامة. ديسمبر 2005. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 147/70. المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية الخاصة بحق الجبر والتعويض لضحايا الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان الدولي والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.
3. المصري اليوم. 2017. «حقوق إنسان النواب»: يجب إلغاء الحبس الاحتياطي في بعض الحالات توفيراً للنفقات. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/1073341>.
4. اليوم السابع. 8 مايو 2022. طارق العوضي. لجنة العفو لا تملك إصدار قرارات.
5. اليوم السابع. 6 مايو 2022. طارق العوضي. معايير عمل اللجنة.
6. اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان 2022. الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. عام من التنفيذ. <https://sschr.gov.eg/media/0mejkng/sschr1212ar.pdf>.
7. الجبهة المصرية لحقوق الإنسان. 15 يونيو 2023. بعد أكثر من عام على إعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسية: إخلاءات سبيل متواضعة في مقابل أعداد محتجزين ومعتقلين أكثر. https://twitter.com/egyptian_front/status/1669333564582764546.
8. الديمقراطية الآن للعالم العربي. 2022. الحوار الوطني الذي دعا إليه السيسي في مصر هو مجرد محاولة لتحسين صورة النظام. <https://dawnmena.org/ar>.
9. سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في مصر (2022). "تقرير حقوق الإنسان في مصر 2022"، على الرابط: <https://eg.usembassy.gov/ar/country-2022-human-rights-report>.
10. شبكة تلفزيون النهار. 2022. النائب طارق الخولي عضو لجنة العفو الرئاسي لآخر النهار: أي شخص ينتمي للإخوان ليس له عفو. يوتيوب: <https://www.youtube.com/watch?v=-ENwgdFT7CM&t=29s>.
11. لجنة العدالة. 5 مايو 2022. مقترح بمعايير وضوابط للإفراج عن جميع السجناء السياسيين في مصر.
12. لجنة العدالة. 2023. “لجنة العدالة” تشترك في فعالية جانبية بمجلس حقوق الإنسان حول حالة حقوق الإنسان بمصر خلال العشر سنوات الأخيرة.

13. لجنة العدالة. 2023. عام على إعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسي بمصر. نطالب بقرار رئاسي بتشكيل اللجنة وتحديد صلاحيتها.

14. منظمة العفو الدولية. 31 مايو 2022. مصر: استبعدوا الأجهزة الأمنية من مراجعة ملفات الإفراج عن المنتقدين المسجونين. <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/05/egypt-exclude-security-agencies-from-reviewing-releases-of-jailed-critics>

15. هيومان رايتس ووتش. 2015. السجناء السياسيون في مصر.

16. واشنطن بوست. عز الدين فشير. فبراير 2021. جمهورية الخوف المصرية تحتجز آلاف السجناء السياسيين. هذه الوحشية نتائجها عكسية. الرابط: <https://www.washingtonpost.com/ar/opinions/2021/02/24/egypt-political-prisoners-sissi-fear-arabic>

17. درب. 2022. الحركة المدنية تقبل «الحوار السياسي» مع السلطة وتضع 7 ضوابط للمشاركة.. وتؤكد: رفع الظلم عن سجناء الرأي إشارة لازمة على الجدية. <https://daaarb.com>

• مراجع باللغة الإنجليزية

1. United Nations Peacekeeping, "Rule of Law - Amnesty Laws." <https://peacekeeping.un.org/en/rule-of-law-amnesty-laws>
2. United Nations Human Rights Office of the High Commissioner, "Amnesty Laws and their role in human rights protection." <https://www.ohchr.org/en/amnesty-laws-and-their-role-human-rights-protection>
3. United Nations, "Amnesty." United Nations Office on Genocide Prevention and the Responsibility to Protect. <https://www.un.org/en/genocideprevention/amnesty.shtml>
4. United Nations Security Council, "The role of amnesty in conflict resolution and reconciliation." <https://www.un.org/securitycouncil/content/role-amnesty-conflict-resolution-and-reconciliation>
5. United Nations General Assembly, "Amnesties in the Age of Accountability." <https://undocs.org/en/A/RES/68/156>
6. United Nations Office on Drugs and Crime, "Guidance Note on Amnesty Provisions." https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/Amnesty_Provisions.pdf

7. United Nations Development Programme, "Supporting Transitional Justice." https://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/transitional_justice.html
8. United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women, "Gender and post-conflict governance." <https://www.unwomen.org/en/what-we-do/peace-and-security/post-conflict-governance>
9. International Center for Transitional Justice, "Amnesties." <https://www.ictj.org/our-work/transitional-justice-issues/amnesties>
10. Human Rights Watch, "Amnesties." <https://www.hrw.org/topic/international-justice/amnesties>
11. Amnesty International, "Amnesties and the Right to Justice." <https://www.amnesty.org/en/what-we-do/international-justice/amnesties-and-the-right-to-justice/>
12. International Law Commission, "Diplomatic Protection." https://legal.un.org/ilc/guide/9_8.shtml
13. Global Policy Forum, "Amnesties and Peace Processes." <https://www.globalpolicy.org/component/content/article/162-general/27877.html>
14. International Criminal Court, "Victims and Witnesses." <https://www.icc-cpi.int/about/victims>
15. The International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), "Reconciliation During Transitional Processes" <https://www.idea.int/publications/catalogue/reconciliation-during-transitional-processes>
16. United States Institute of Peace, "Truth Commissions and Transitional Justice." <https://www.usip.org/publications/2001/01/truth-commissions-transitional-justice>
17. Institute for War & Peace Reporting, "Justice in Conflict." <https://iwpr.net/global-voices/justice-conflict>
18. The Berghof Foundation, "Transitional Justice in Post-Conflict Societies." <https://www.berghof-foundation.org/en/topics/transitional-justice/>
19. European Commission, "Support for Transitional Justice." https://ec.europa.eu/international-partnerships/topics/support-transitional-justice_en
20. European Union (EU). 20 July 2023. Egypt: Statement by the Spokesperson on the pardon of Patrick George Zaki and Mohamed El-Baqer. https://www.eeas.europa.eu/eeas/egypt-statement-spokesperson-pardon-patrick-george-zaki-and-mohamed-el-baqer_en.

21. South Africa's Truth and Reconciliation Commission: An Overview, BBC News, <https://www.bbc.com/news/world-africa-14094918>
22. Colombia's peace deal: Key points, BBC News, <https://www.bbc.com/news/world-latin-america-37494625>
23. Amnesty or Accountability: South Africa's Dilemma, Human Rights Watch, <https://www.hrw.org/report/1999/02/01/amnesty-or-accountability-south-africas-dilemma>
24. Transitional Justice in Colombia: The Path to Peace, International Center for Transitional Justice, <https://www.ictj.org/our-work/regions-and-countries/colombia>
25. The South African Truth and Reconciliation Commission: A Reflection, The Guardian, <https://www.theguardian.com/world/2013/apr/15/south-african-truth-reconciliation-commission>
26. Colombia's Transitional Justice System, JusticeInfo.net, <https://www.justiceinfo.net/en/tribunals/national-tribunals/39112-colombia-s-transitional-justice-system-a-comprehensive-guide.html>
27. Implementing Peace and Justice in Colombia, International Crisis Group, <https://www.crisisgroup.org/latin-america-caribbean/andes/colombia/63-implementing-peace-and-justice-colombia-challenges-jep-transitional-justice-system>
28. Love, M. C. (2010). The twilight of the pardon power. Journal of Criminal Law & Criminology, 100(3), 1169-1212. <http://scholarlycommons.law.northwestern.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=7372&context=jclc>.
29. United States Department of State. 30 January 2023. Secretary Antony J. Blinken and Egyptian Foreign Minister Sameh Shoukry at a Joint Press Availability. <https://www.state.gov/secretary-antony-j-blinken-and-egyptian-foreign-minister-sameh-shoukry-at-a-joint-press-availability/>.
30. Gibson, J. L., "The Truth about Truth and Reconciliation in South Africa, American Journal of Political Science, vol. 52, no. 4, pp. 745-760, 2008. <https://www.jstor.org/stable/25193841>
31. Huyse, L., "Amnesty, Truth or Prosecution? The Case of South Africa, Journal of International Affairs, vol. 52, no. 2, pp. 633-653, 1999. <https://www.jstor.org/stable/24357769>
32. Uprimny, R., and Saffon, M. P., "Transitional Justice and Amnesty: The Case of Colombia, International Journal of Transitional Justice, vol. 7, no. 2, pp. 362-382, 2013. <https://academic.oup.com/ijtj/article-abstract/7/2/362/2362183>

33. Chapman, A. R., and Ball, P., "The Truth of Truth Commissions: Comparative Lessons from Haiti, South Africa, and Guatemala, Human Rights Quarterly, vol. 23, no. 1, pp. 1-43, 2001. <https://muse.jhu.edu/article/17743>
34. Villa-Vicencio, C., "Why Perpetrators Should Not Always Be Prosecuted: Where the International Criminal Court and Truth Commissions Meet, Emory Law Journal, vol. 49, pp. 205-222, 2000. <https://heinonline.org/HOL/Page?handle=hein.journals/emlj49&div=14>